

## الحجرف يسأل وزير الداخلية عن الحسابات الوهمية بوسائل التواصل

اللجنة والناتج التي توصلت إليها مع شطب الأسماء، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بأسباب عدم تشكيل لجنة تحقيق في المواضيع المذكورة حتى تاريخ ورود هذا السؤال

السياسي أو مقابل مبالغ من المال. وطلب تزويده وإفادته بالآتي: هل شكلت لجنة للتحقيق فيما ورد في الاستجواب المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بجميع تقارير

في استجوابه وزير الداخلية السابق في تاريخ 2020/8/8 عن وجود حسابات وهمية بإدارة وإشراف ضباط في جهاز أمن الدولة والمباحث الإلكترونية تبتز المغردين وتهدهم بالوصت عن أقطاب ولا لانتقام

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً في 2 مارس إلى وزير الداخلية في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، قال في مقدمته ما يلي: ذكر النائب الفاضل شعيب المويزي

## «الميزانيات» تدعو رئيس الوزراء لمناقشة أسباب العجز المالي الأربعاء المقبل

رياض عواد

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي امس لمناقشة النظام المالي المقترح بين مؤسسة البترول ووزارة النفط والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز، وكذلك مناقشة أسباب عدم توريد الأرباح المحترجة لدى مؤسسة البترول إلى الخزينة العامة للدولة.

وقال مقدر اللجنة النائب دبدر الداوم في تصريح بالمركز الإعلامي أن اجتماع اليوم ترفع له عدم حضور الوزير المختص ولا مسؤولي الجهات المعنية، بحجة عدم أداء الوزراء القسم في قاعة عبدالله السالم، مؤكداً أن هذا العذر غير صحيح ومخالف للدستور لأن



د. دبدر الداوم

دعوة لرئيس الوزراء والوزراء المختصين وكذلك للوزراء لمناقشة هذا الأمر الهام في مسرح المجلس العاشر صباحاً متمنياً من سمو الرئيس أن يشرح أسباب العجز المالي، وأسباب عدم توريد الأرباح المحترجة وأيضاً أسباب الخلل التام باقتصاد الدولة وكذلك طلب السحب من صندوق الأجيال القادمة.

وأكد الداوم عدم صحة ما يتردد عن عجز الميزانية، مرجعاً أسباب الخلل المالي إلى القصور الحكومي في توريد بعض الأرباح المحترجة التي تتعدى قيمتها مليارات لسد عجز الميزانية، مضيفاً أن «توريد تلك الأرباح تخفي عن المساس بصندوق الأجيال القادمة أو اللجوء للدين العام من الأساس

منذ القسم امام صاحب السمو امير البلاد حفظه الله واعاده الله الى البلد سالمًا معافًا. وبين الداوم أن اللجنة ستوجه

## المطريطالب بإعادة تبعية «التعليم» التطبيقي» لوزير التعليم العالي



حمد المطر

طالب النائب د.حمد المطر بإعادة تبعية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى وزارة التعليم العالي، وتعديل ما اعتبره خطأ أكاديمي وقانوني في التشكيل الوزاري الجديد الذي جعل الهيئة تابعة لوزارة التربية.

وقال المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن «إسناد الإشراف على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لوزير التربية إجراء خاطي، مضيفاً أن المرسوم رقم 130 / 88 ينص في مادته الأولى على تبعية الهيئة لوزير التعليم العالي. وأكد أن «رابطة أعضاء هيئة التدريس بالتطبيقي ضد هذا الإجراء المخالف للقانون» متأسلاً كيف تتبع مؤسسة أكاديمية تمنح البكالوريوس

## الخنفور يقترح إنشاء مركز إسلامي متكامل في إشبيلية



سعد الخنفور

أعلن النائب سعد الخنفور عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإنشاء مركز إسلامي متكامل بمنطقة إشبيلية لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية، جاء في مقدمته:

نظراً للإقبال المتزايد على مراكز تحفيظ القرآن الكريم من قبل جميع الأعمار وعدم وجود مركز متخصص لتحفيظ القرآن وتعليم التجويد والعلوم الشرعية في منطقة إشبيلية على الرغم من كثافتها السكانية المرتفعة، أقدم بالاقتراح برغبة

التالي: إنشاء مركز إسلامي متكامل بمنطقة إشبيلية لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية لديننا الإسلامي الحنيف لكافة الأعمار - أطفال، رجال، سيدات

من جهة أخرى أعلن الخنفور عن تقديمه اقتراحاً برغبة بالسماح للمواطنين بإقامة ديوانات خارج المنزل وذلك في المساحات القريبة من أماكن السكن الخاص، جاء في مقدمته:

نظراً لأهمية الديوانيات في حياة الأسرة والمجتمع الكويتي، ومع صعوبة إقامة وتجهيز ديوانية داخل أغلب منازل المواطنين بسبب وجود أكثر من جيل وأسرة بالمنزل الواحد الناتج عن تكديس الطلبات الإسكانية منذ سنوات، فضلاً عن مساحات

البيوت الصغيرة التي لا تحتمل إقامة ديوانية بداخله، أقدم بالاقتراح برغبة التالي: السماح للمواطنين بعد التنسيق مع الجهات المختصة ووفق رسوم إيجار سنوية رمزية بمنح ترخيص بإقامة ديوانية خارج المنزل وفق اشتراطات تحددها البلدية والجهات الأخرى المختصة وذلك في المساحات القريبة من أماكن السكن الخاص

## الصالح يطالب الحكومة بالتخفيف عن المواطنين



خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح الحكومة، وبشكل فوري بالالتزام بتوجيهات سمو الأمير والتخفيف عن كامل المواطنين.

وقال الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «توجيهات سمو الأمير للحكومة بعد أداء القسم مباشرة تسبب بالذهب وسموم وحفظه الله ورعاه الذي يعيش معاناة ابنائه أمر الحكومة بالتخفيف عن المواطنين».

وأضاف «نكر ما قلناه بأنه لا توجد باننا لن نقبل بتهديد المواطنين في روايتهم والمساس بجيوبهم أو استنزاف صندوق الأجيال، وستقف بالمرصاد لوزير المالية الذي قال إنه لا توجد واتب لشهر ابريل بسبب عدم وجود سيولة».

وأوضح أن موضوع عدم وجود السيولة سبق وذكره الوزير السابق بأنه لا توجد روايت في شهر سبتمبر الماضي، ثم جاءت الحكومة بامر لم يسبقها إليه أحد يطلب 5 مليارات دينار من صندوق الأجيال سنوياً دون تحديد تاريخ معين أي بشكل مفتوح.

وأكد الصالح أن صندوق الأجيال القادمة هو العمود الفقري للنظام المالي الداخلي والخارج كما أنه مرتبط بالتصنيف الائتماني وتحول له سنوياً 7% تقريبا من الإيرادات، مشيراً إلى أن السحب من هذا

الصدوق يهدد التصنيف الائتماني للبلاد. وأكد أن «موضوع السحب من الصندوق الاجيال، كما أن طلب السماح بالدين العام يجب ان يكون وفق آلية ومراقبة كي يتم معرفة كل دينار اين تم صرفه، ولا يكون الطلل عاما كما هو في الطلب الموجود». وشدد الصالح على تأييده لجميع القضايا التي تهتم المواطنين وقدمتها اسقاط القروض و اقرار استبدال الاجازات اثناء الخدمة

## المطيري: مشاكل الفصل الدراسي الثاني تكشف ضعف استعدادات «التربية»



د. صالح المطيري

أعرب النائب د. صالح المطيري عن استغرابه من استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد، معتبراً أن هناك تقصيراً من المعنيين بالعملية التعليمية في البلاد.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أنه توجه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بأسئلة تخص وزارة التربية عن استعداداتها للفصل الدراسي المقبل، مؤكداً أهمية موضوع التعليم باعتباره ركيزة أساسية للارتقاء بالأمة.

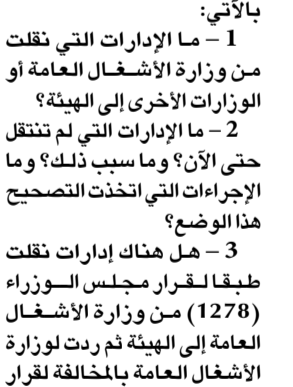
وأضاف أن «وزارة التربية مهيكلة بنظام متطور، ورغم ذلك هناك أوجه قصور طالت المناهج، حيث إن هناك كتباً دراسية للفصل الدراسي الثاني غير متوافرة ولم توزع حتى الآن».

وأشار إلى وجود شكوى من أولياء الأمور في هذا الجانب توافر تلك الكتب، معتبراً ذلك دليل ضعف استعدادات الوزارة للعودة إلى المدارس.

وطالب المطيري وزير التربية بضروة الرد على الأسئلة البرلمانية، والقيادات التعليمية التي لا تريد العمل بالتقدم باستقالتها.

وأكد على أن «هذه القيادات التربوية قيد الرقابة النيابية وسوف تحاسب كما وزير التربية ليس بمنأى من المحاسبة. واختتم المطيري مديدا استغرابه من تهديد المعلمين من فئة غير محددى الجنسية بالفضل نتيجة عدم حملهم بطاقات أمنية صالحة

## العنزي يسأل وزير الأشغال وشؤون مجلس الوزراء عن الهيكل التنظيمي لـ«الطرق»



خالد العنزي

وجه النائب د.خالد العنزي في 2 مارس 2021 سؤالاً إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الأشغال البلدية في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على ما يلي:

صدر القانون رقم (115) لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وذلك لإدارة منظومة نقل بري حديثة وآمنة واقتصادية والإشراف عليها وتنفيذها لتحقيق رؤية الدولة والمتتبع جميع الصلاحيات والاختصاصات التي تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة في مجالها.

وتبع ذلك تعيين أعضاء مجلس الإدارة في عام 2015 ثم تعيين مدير عام للهيئة العامة للطرق والنقل البري عام 2017 في شأنه في عام 2018، وتبع ذلك العديد من الإجراءات منها نقل وندب موظفين ثم فتح باب التعيين وذلك حتى يتسنى للهيئة أداء الأعمال المنوط بها وفق قانونها المقرر من مجلس الأمة وحتى تستكمل الهيئة اختصاصاتها.

يرجى إفادتي وتزويدي

## الديحاني يقترح إنشاء مدرستين ثانويتين في منطقة النسيم

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه باقتراح برغبة بإنشاء مدرستين ثانويتين في منطقة النسيم أحدهما للبنين والأخرى للبنات، قال في مقدمته: تعتبر منطقة النسيم في محافظة الجبراء من أقل المناطق حظاً في الرعاية التعليمية من قبل وزارة التربية، خاصة بعد ان تم توزيع قسائم القطعتين 3 و 4، كما تعتبر الكثافة السكانية للمنطقة كبيرة مقارنة بالمناطق الأخرى، لذا أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «بناء وتجهيز مدرستان تخصص واحدة للثانوية للبنين وأخرى ثانوية للبنات

## الشاهين يقترح صيانة عاجلة لشوارع مشرف

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحاً برغبة بعمل صيانة لشوارع منطقة مشرف، قال في مقدمته: نظراً لتردي جودة الطرق والتي تسبب ضرراً بالغا لمستخدميها، سواء حافلات أو مركبات أو دراجات أو مشاة، و«لما كانت طرق وشوارع منطقة «مشرف» الرئيسية والداخلية تعاني من هذا التردي العام للطرق، فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «عمل صيانة عاجلة لشوارع منطقة مشرف (الرئيسية والداخلية) بشكل كامل.

## الحمد يقترح رفع سقف راتب احتساب المعاش التقاعدي في القطاع الأهلي



أحمد الحمد

تتقاطع على أن سقف الراتب التقاعدي بوضعه الحالي لا يخدم العمالة الكويتية الحالية والمستقبلية، والمعاشات المستحقة يجب أن تكون انعكاساً لدخل المشترك وعلى قدر متحقق بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص الذين يتحملون قسطاً أعلى من نظرائهم في القطاع العام، إذ تُضاف في حساب الراتب الأساسي قيمة دعم العمالة كما يتحملون الاشتراك في بدل البطالة الذي لا يستفيدون منه بالطبع عند الإجابة إلى التقاعد.

ثم إن زيادة الرواتب في القطاع الخاص تنعكس على القسط المدفوع للتأمينات كما أن العديد من الرواتب أصبحت تقارب مستويات الراتب التقاعدي الإسلامي ما يبرر إعادة النظر في السقف المعمد حالياً. لذلك أعد الاقتراح بقانون المرفق لاستدراك هذا الأمر حيث نصت مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة (2) من قانون التأمينات الاجتماعية نص جديد يرفع بمقتضاه الحد الأقصى للمرتب بالنسبة للمؤمن عليهم في القطاع التقاعدي والأهلي إلى 1750 د. ك بدلاً من 1500 د. ك ليكون المبلغ الإجمالي هو 3000 د. ك بدلاً من 2750 د. ك (باعتبار أن السقف بالنسبة للراتب في التأمين التكميلي هو 1250 د. ك). وهذا الاقتراح من شأنه أيضا المساهمة في تشجيع الإقبال على العمل بالقطاع الخاص انسجاماً مع رؤية الكويت 2035 والدور المنوط لهذا القطاع كشرى في التنمية الاقتصادية ودورياً للمعالة الوطنية، كما من شأنه أيضاً تحفيز العاملين البالغين سن التقاعد على إفساح المجال لتوفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقديمه باقتراح بقانون بتعديل المادة (2) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير رقم (61) لسنة 1976. وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي: المادة الأولى يستبدل بنص المادة (2) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 المشار إليه النص الآتي: يكون الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في هذا القانون على النحو التالي: أ- (1500) دينار شهرياً، بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البنود 1 و3 و4 من البند (م) من المادة (1) من هذا القانون. ب- (1750) دينار شهرياً، بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البنود 2 من البند (م) من المادة (1) من هذا القانون، وتحديد قيمة الاشتراكات وفق شراخ يصدر بها قرار من مجلس الإدارة. ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة، تعديل الحد الأقصى المشار إليه وذلك في الحدود التي يسمح بها المركز المالي للصندوق المنصوص عليه في المادة (11) من هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي: حددت المادة 2 من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير رقم (61) لسنة 1976، سقف المرتب الذي يحتسب على أساسه المعاش التقاعدي بـ 1500 د. ك شهرياً، وأجازت نفس المادة للوزير - بعد موافقة مجلس الإدارة - تعديل هذا السقف وذلك في الحدود التي يسمح بها